

«ائتلاف الكرامة» المتشدد يضع تونس في مأزق مع شركائها الأوروبيين

والشعبوية تجاه الحليف الاقتصادي الأول لتونس فرنسا، بدءاً من دعوته إلى مراجعة عقود استغلال الثروات الطبيعية وطلب اعتذار باريس من أجل سجلها الاستعماري وفرض إجراءات صارمة حول تحرك السفير الفرنسي بتونس. وعموماً تجد هذه النبرة المستقطبة التي طغت على الحملة الانتخابية للكرامة، صدى كبيراً لدى الطبقات المحافظة سواء داخل التيار الإسلامي أو التيارات التقليدية.

برنامج «ائتلاف الكرامة» يتضمن فرض تأشيرة على السياح الفرنسيين والأجانب انطلاقاً من مبدأ المعاملة بالمثل

لكن الخطوة الأكثر خطورة بالنسبة لشركاء تونس، تكمن في تعهد «الائتلاف» الذي يمثل اليوم الكتلة الثالثة في البرلمان، لناخبيه بإلغاء القيود الأمنية التي تحاصر تحرك الآلاف من المشتبه بهم ممن ضلوعوا في أنشطة متشعبة أو من يشتبه بتعاقداتهم مع جماعات إرهابية، بدعوى حرية التنقل. وهذه القيود تفرضها السلطات الأمنية منذ عام 2013 في نظام أمني عرف بـ«أس17» بهدف التصدي لأنشطة شبكات التسفير التي بعثت بالآلاف من التونسيين إلى نزاعات في الخارج بطرق متخفية منذ 2011. وقد مكن النظام الأمني من منع خروج أكثر من 12 ألف تونسي ممن يشتبه بالتحاقهم بتنظيمات متشعبة من السفر خارج البلاد. وفي حال مضى «الكرامة» قدماً في فرض هذه الأولويات في مفاوضاته مع الحزب الأغلب حركة النهضة الإسلامية، فإنه لا مفر من أزمة دبلوماسية مع الاتحاد الأوروبي الذي يستحوذ على 75 بالمئة من التبادل الاقتصادي والتجاري الخارجي لتونس. وحتى الآن لم تحسم حركة النهضة المترددة بشأن هذا التحالف المر، فضلاً عن حاجتها لمزيد من المشاورات مع باقي الأطراف الفائزة لتحصيل الأغلبية، مع ذلك فإن الخطاب الانتخابي «الناظر» الذي روحت له في حملتها يضعها بين فكي رحى، فإسما التنكر لهذا الخطاب وتقديم تنازلات مؤلمة ومغرية للمعارضة الليبرالية مقابل التضحية بالكرامة أو الصعود إلى الحكم بمن حضر والذهاب إلى المجهول.

تونس - لم تعد هناك خيارات كثيرة أمام حركة النهضة الإسلامية سوى التحالف مع أقصى اليمين المحافظ لإنقاذ الأغلبية غير المريحة لحزبها، وبالتالي تفادي شلل سياسي قد ينتهي بحتمية التوجه إلى انتخابات مبكرة. ومع انقضاء أغلب الأحزاب الفائزة بمقاعد عن مشروع التحالف مع النهضة لم يتبق خيار آخر أمام الأخيرة سوى القبول بدخول «ائتلاف الكرامة» اليميني المتشدد إلى الحكم. ولكن هذا الخيار يعد مخاطرة فعلى لعلاقات تونس الخارجية في ظل الأطروحات والأولويات التي يتبناها الكرامة.

تمثل قوائم الائتلاف جميعاً لمرشحين لا سجل سياسياً لهم ولكنهم عرفوا في أغلبهم بقربهم من الجماعات الدينية المحافظة وبخطاب يسوق لنظرية المؤامرة الدولية في صناعة الراديكالية والإرهاب. كما تدافع هذه القوائم بشكل واضح على تغليب أحكام الشريعة وتجاهر بعدائها للدولة الوطنية الحديثة التي أسسها الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة إبان الاستقلال.

وأشبهه الناطق باسم الائتلاف، المحامي الشاب سيف الدين مخلوف، بتكفله بأغلب قضايا المورطين في الإرهاب ومن بينهم أيضاً مرحلون من دول أوروبية. وقد اقترن اسم المحامي اليميني بالآزمة الدبلوماسية بين تونس وبرلين في قضية ترحيل الإسلامي سامي العيدودي حارس زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن.

وائتلاف الكرامة الذي يتقاطع مع «روابط حماية الثورة» التي عرفت بممارستها للعنف والترهيب إبان الثورة عام 2011، يضم أيضاً في صفوفه نشطاء، والإمام المتشدد رضا الجوادي، وإعلامي آخر عرف كذلك بمواقفه لجماعات الإخوان المسلمين. وجمع هؤلاء يرفعون شعارات صدامية مع الغرب.

ويتضمن برنامج الائتلاف فرض تأشيرة على السياح الفرنسيين والأجانب انطلاقاً من مبدأ المعاملة بالمثل، وهو بند يتغافل عن خصوصية الاقتصاد التونسي المعتمد على عائدات السياحة والاستثمار الخارجي كما يضع في اعتباره وزن السوق الفرنسية (الأولى والأوروبية عموماً في حجم قطاع السياحة المتعثر أصلاً في تونس. وفي حال تبني هذا البند فإنه سيمثل ضربة قاتلة للسياحة التونسية.

ولا يخلو خطاب «الكرامة» طيلة حملته الانتخابية من النبرة العذائية

غوتيريش يناور في ملف الصحراء بتغيب الآلية المغربية لحقوق الإنسان

المغرب ينفي وجود اتصالات مع جبهة البوليساريو



هل تسعى المينورسو لتوسيع صلاحياتها

وتؤكد أنه «لم ولن يكون أي حوار مباشر بين القوات المسلحة الملكية والبوليساريو».

وجاء رد القوات المسلحة الملكية على تاويلات تخص ما قاله تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بأن قيادة الجيش المغربي وافقت على المشاركة في الآلية، التي حققت بالفعل نجاحاً كبيراً في توضيح هوة الخلافات، وأكد أن قيادة البوليساريو أعربت أيضاً «عن ترحيبها بفكرة الآلية المقترحة»، بيد أن تنفيذها «لا يزال معلقاً بسبب تعذر التوصل إلى اتفاق بشأن موقع الاجتماعات».

وأكد صبري الحسو، الخبير في القانون الدولي وشؤون الصحراء، في تصريح لـ«العرب»، أن «تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، يتضمن إجراء بعثة المينورسو لقاءات غير رسمية عديدة مع الأطراف، على حدة إثر تفاقم حالات عرقلة حرية العبور في منطقة

تجاهل أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في تقريره حول ملف الصحراء المغربية، الآلية المغربية لحقوق الإنسان، يراه مراقبون مناورة تستهدف توسيع مهام وصلاحيات البعثة الأممية «المينورسو» خاصة في ملف حقوق الإنسان مع اقتراب نهاية ولايتها.

محمد ماموني العلوي

الرباط - قدم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش تقريره حول الصحراء المغربية أمام مجلس الأمن الدولي، دون التطرق إلى الحديث عن الآلية المغربية لحقوق الإنسان وذلك لأول مرة منذ عام 2012، في خطوة أثارت استغراب مراقبين أمام تساؤلات حول مقاصدها، مع اقتراب استصدار تقرير نهائي حول ملف الصحراء.

ومن المرتقب مناقشة التقرير الأممي النهائي حول ملف الصحراء، أمام مجلس الأمن قبل نهاية فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء (مينورسو) أواخر أكتوبر الجاري.

غياب أي إشارة إلى الآلية المغربية لحقوق الإنسان، في تقرير غوتيريش الأخير، في الشق المتعلق بحقوق الإنسان، اعتبره مراقبون فعلاً غير بريء ومتعمداً

ويرى خبراء في تغافل غوتيريش عن طرح هذا الملف تحسلاً خطيراً وقال الحقوقي عزيز آدمين، لـ«العرب»، «باعتبار أن القانون الدولي يقر في حالة وجود آليات انتصاف وطنية، تنتفي المطالب حول ضرورة سن آلية انتصاف دولي، والمقصود عدم ضرورة توسيع صلاحيات المينورسو لتشمل حقوق الإنسان».

وغياب أي إشارة إلى الآلية المغربية لحقوق الإنسان، في تقرير غوتيريش الأخير، في الشق المتعلق بحقوق الإنسان، اعتبره مراقبون فعلاً غير بريء ومتعمد هدفه توجيه مجلس الأمن إلى استصدار توصية أممية تتعلق بعدم وجود آلية مستقلة لحماية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد بين

ارتفاع قياسي للبطالة يغذي فتيل الاحتجاجات في الجزائر

إلى وقف صرف الرواتب ووقف عمليات استيراد المواد الأولية التي تدخل في دورات الإنتاج. وشكل العاطلون عن العمل خزناً مغدياً للاحتجاجات السياسية المشتعلة في البلاد منذ ثمانية أشهر، ورغم ذوبان التنظيمات والجمعيات التي كانت تتبنى مطلب الشغل لمنسبها في زخم الحراك الشعبي، إلا أن البطالة وفشل سياسات التشغيل من بين العوامل التي فجرت الشارع الجزائري ضد السلطة القائمة.

25 بالمئة نسبة البطالة حالياً في أوساط خريجي التعليم العالي في الجزائر، الأمر الذي يعتبر قنبلة اجتماعية واقتصادية

وتعكس الشعارات المرفوعة بشكل لافت في مظاهرات العاصمة، وحتى على شبكات التواصل الاجتماعي، حجم الهوة بين السلطة وبين العاطلين عن العمل. ورغم الطابع الاجتماعي للدولة، حيث تخصص الحكومة نحو 15 مليار دولار سنوياً كمساهمات اجتماعية في دعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، ومنح البطالة للأسر المعوزة وتمويل بعض أنماط التشغيل، إلا أن الآليات الإدارية والقوانين الناظمة لم تترجم الجهود المرصودة في نتائج ميدانية تفكك قنبلة البطالة.

وليفظ قطاع التعليم العالي الذي يستقطب نحو مليون ونصف مليون طالب، عشرات الآلاف من الطلبة سنوياً، وقليل ما يحصل المتخرجون على فرص شغل، بسبب غياب التكامل بين التعليم العالي وبين سوق الشغل، وتقلص الاستثمارات العمومية التي تفتح مناصب جديدة، نتيجة لتقلص مداخيل الدولة في السنوات الأخيرة.

ويتعتبر قطاع الوظيفة العمومية من أكبر القطاعات التي تستقطب أعداداً كبيرة من اليد العاملة في الجزائر، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي تخيط فيها البلاد منذ صائفة العام 2014، حالت دون توفير فرص شغل جديدة رغم حاجة الإدارة والتعليم والصحة ومختلف الخدمات إلى أعداد جديدة للالتزام بتقديم خدماتها.

ودعا التكتل النقابي المستقل الذي نفذ عدة إضرابات في الوظيفة العمومية، إلى مراجعة الحكومة لقوانين التعاقد بغية السماح بتشغيل أعداد جديدة من البطالين لاسيما المتخرجين من الجامعات والمعاهد العليا، إلا أن الحكومة ترى أن القطاع يستقطب أعداداً تفوق حاجته وأن التمديد في سن التعاقد سيمكن الصناديق الاجتماعية من التحكم في توازناتها المالية.

وكان عمال في مؤسسات مملوكة لرجال أعمال محسوبين على نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، قد هددوا بالدخول في إضرابات مفتوحة، احتجاجاً على الإجراءات الحكومية التي قضت بسجن العشرات من رجال الأعمال بتهم الفساد، وتطبيق إجراءات احترازية للمؤسسات المعنية، مما أدى

ولم تنجح السلطة في تعميم سياسة شراء السلم الاجتماعي لإشاعة الاستقرار السياسي في البلاد، بسبب تراجع مداخيلها من النفط واستثناء الفساد في مؤسسات الدولة، فالاعتماد على أنماط توزيع الربح عبر القروض البنكية وعشوائية إنشاء المؤسسات المصغرة، أفضيا إلى فشل الآلاف من الشباب في الخروج من مأزق البطالة ودخولهم في متاعب البنوك والقضاء بسبب عجزهم عن تسديد قروضهم.

تدعمه الاستثمارات العمومية في شكل مشروعات سكن وبنى تحتية. وتعتبر البطالة في الجزائر من أهم التحديات الاجتماعية التي أقلقت الحكومات المتعاقبة، وبرزت تجلياتها بشكل واضح في الاحتجاجات المتواصلة طيلة السنوات الأخيرة، لاسيما في مناطق الجنوب والمحافظات الداخلية النائية، وتضاعفت حدة لهجتها تجاه الطرق الملتوية المنتهجة في مجال التشغيل.

التطمينات التي تقدمها حكومة تصريف الأعمال للوعاء الاجتماعي المنتسب إلى مؤسسات مملوكة لما يعرف ببرجالات المال والأعمال المواليين لنظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة. وذكرت إحصائيات أخيرة أن الركود مسس بشكل كبير مؤسسات البناء والأشغال العمومية، حيث تعرضت أكثر من ثلاثة آلاف مؤسسة للإفلاس، والتي تسريع حوالى مئة ألف عامل، بسبب تراجع وتيرة القطاع الذي كانت



شباب الجزائر يريد تغييراً عميقاً



صابر بليدي صحافي جزائري

الجزائر - يتوقع خبراء ارتفاع مؤشرات البطالة في الجزائر إلى أرقام غير مسبوقة في المدى القريب، بسبب تراجع الاستثمارات الحكومية والخاصة، لاسيما خلال الأشهر الأخيرة التي تشهد ركوداً اقتصادياً سلبياً بارتداداته على الجبهتين الاجتماعية والسياسية، خاصة وأن البطالة تعد الخزان الأول للاحتجاجات المشتعلة منذ أشهر.

وتفيد دراسات مخصصة بأن الجزائر مطالبة بتحقيق نسبة نمو لا تقل عن سبعة بالمئة، من أجل الحفاظ على مستوى البطالة الحالي المقدر، حسب إحصائيات رسمية، بـ12 بالمئة. ولأن التحدي يندرج في خانة المستحبات في ضوء الأوضاع الحالية، فإن البلاد مقبلة على موجة بطالة قياسية في المدى القريب والمتوسط.

وعادت مؤشرات البطالة إلى الارتفاع منذ العام 2015، بعدما نزلت إلى ما دون الـ10 بالمئة، خلال سنوات الانفراج المالية، حيث تبلغ حالياً نحو 12 بالمئة، و25 بالمئة في أوساط خريجي التعليم العالي، الأمر الذي يعتبر قنبلة اجتماعية واقتصادية بصدد التضخم والتهدد بالانفجار.

وأمام حالة الركود الاقتصادي الذي خلفته الاضطرابات السياسية منذ ثمانية أشهر، اضطرت المئات من المؤسسات الحكومية والخاصة إلى تسريح الآلاف من العمال الذين انضموا إلى لوائح البطالة في الأشهر الأخيرة، رغم